

# دور الجامعات في خدمة المجتمع

(كلية الهندسة جامعة بغداد أنموذجاً)

(الجامعات- المجتمع - جامعة بغداد - كلية الهندسة)

الباحثة م .د. سميرة حسن عطية

الجامعة المستنصرية/ مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

قسم المجتمع المدني

بغداد ٢٠١٣ م

# The role of universities in serviceable of society

(College of Engineering- University of Baghdad as an example)

(Universities - Society - University of Baghdad - College of Engineering)

Researcher:

Lecturer Dr.: Sameera Hassan Atia

University of Mustansiriyah,

The Mustansiriyah center for Arabic & International Studies,

Civilian Society Department

Baghdad 2013

## ملخص البحث

تعد خدمة المجتمع من أهم وظائف الجامعة في الوقت الحاضر بما توفره من مناخ يتيح ممارسة الديمقراطية وفي المشاركة الفعالة في الرأي والعمل. والجامعة تقدم خدمات تعليمية وأبحاث تطبيقية وتقوم باستخدام مواردها في مساعدة مؤسسات المجتمع المختلفة لحل مشكلاتها وتحقيق التنمية الشاملة في المجالات المختلفة. فالجامعة لا تنفصل عن المجتمع، وعلاقتها بالمجتمع كعلاقة الجزء بالكل. وكل تطور يصيب الجامعة يصاحبه تغيير في المجتمع الذي تعيش فيه وتقدم المقترحات لحل قضايا ومشكلاته وتقتراح تصورات وبدائل تثير وتشجع فكريا تربويا داخل المجتمع.

تكمن مشكلة البحث في الكشف عن الدور الذي تمارسه الجامعات العراقية لتنمية الفرد والمجتمع عن طريق الإسهام في ربط البحث العلمي باحتياجات قطاع الانتاج والخدمات. وتناول البحث أهمية خدمة المجتمع ومبرراته ومجالات خدمة المجتمع ووظائف الجامعة الحديثة، كما تناول البحث نبذة تاريخية عن كلية الهندسة جامعة بغداد والتعرف على دور أقسامها في خدمة المجتمع.

وفي نهاية البحث تم التوصل الى عدة توصيات أهمها أن تعمل الجامعات العراقية على مشاركة المجتمع المحلي من خلال الندوات والمؤتمرات وزيادة فاعلية مراكز الاستشارات فيها لخدمة المجتمع، والعمل على إعداد القوى البشرية المؤهلة لإحداث التنمية المنشودة وربط تخصصاتهم ببيئتهم ومجتمعهم.

## Abstract

society service considered the most important duty of University in recent days due to its sphere which allows democratic practicing and participating in ideas and actions. The university offers educational services and practical researches, it uses its resources to help social organizations to solve their problems and making the overall development. As the university is a part of society, so, it's progress will reflect on society in which university lives and offers suggestions and alternatives for more pedagogical thought.

This research studied the role of Iraqi universities in development of individual and society by connecting the researches with production and services sectors. Research studied also the importance, reasons and fields of society service. The historical review of Engineering college - Baghdad university and it's departments role in society service are studied as well.

At the end of research there are many conclusions like: the universities have to work with the local society by consultation bureaus, conferences and symposiums to make the development and preparing the suitable human resources for required development.

## المقدمة

تعد الجامعات من أهم المؤسسات التي تؤثر في المجتمع و تتأثر به فهي من صنع المجتمع من ناحية ، ومن ناحية أخرى هي أدواته في صنع قياداته الفنية و المهنية و السياسية والفكرية، ومن هنا كانت لكل جامعة رسالتها التي تتولى تحقيقها فالجامعة في العصور القديمة تختلف رسالتها وغايتها عن جامعة اليوم (العيسوي، ب، ص ١٠).

أدى التطور السريع في العلوم والمعارف إلى تعدد وظائف الجامعة و أصبح لها دور فاعل وكبير ومؤثر في خدمة المجتمع فلم تعد وظيفة الجامعة مقتصرة على التدريس وأعداد الموارد البشرية و إجراء البحوث العلمية و المساهمة في عملية التنشئة الاجتماعية و نقل الثقافة، إنما اتسعت قضايا المجتمع ، ومشكلاته، والعمل على خدمته وتنميته (محمد، ١٩٧٧، ص ٢٤).

تعد خدمة المجتمع من أبرز وظائف الجامعة في الوقت الحاضر بما توفره من مناخ يتيح ممارسة الديمقراطية وفي المشاركة الفعالة في الرأي والعمل، كما تنمي لدى المتعلمين القدرة على المشاركة والإسهام في بناء المجتمع و حل مشكلاته، كما تنمي لديهم الرغبة الجادة في البحث عن المعرفة وتحدي الواقع واستمرار المستقبل في إطار منهج علمي دقيق يراعي الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع (مجدي، ٢٠٠٢، ص ٧٧).

## المبحث الأول

### مشكلة البحث

يؤدي التعليم الجامعي دوراً كبيراً في تطوير المجتمع و توسيع أفاقه المعرفية والثقافية من خلال إسهام مؤسساته في تخريج ملاكات بشرية تمتلك المعرفة والعلم للتدريب على العمل في المجالات والتخصصات المختلفة. ولا يمكن لأي جامعة أن تؤدي دورها الكامل في التغيير الاجتماعي بدون تحقيق تفاعل بين الفرد من جهة والمجتمع من جهة أخرى، فالعلاقة بين الجامعة والمجتمع متلازمة و مرتبطة؛ فهي تقوي المهارات، وتثري روح الابتكار لدى الفرد، ورفع مستوى رقي المجتمع، و تساعد على تحسين أوضاع الطبقات الفقيرة من السكان، وتيسر فرص العمل للأفراد التي يفرضها المجتمع كونها تلبى حاجة الفرد والمجتمع من مهن مختلفة ما يتيح فرص للإنتاج .

أن خدمة المجتمع هي الجهود التي يقوم بها الأفراد أو الجماعة أو المنظمات أو بعض أفراد المجتمع لتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية عن طريق تحديد الاحتياجات المجتمعية للأفراد و الجماعات والمؤسسات، وتصميم الأنشطة و البرامج التي تلبى هذه الحاجات عن طريق الجامعات و كلياتها ومراكزها البحثية المختلفة بغية إحداث تغيرات تنموية و سلوكية مرغوب فيها، ويجب على الجامعات أن تقدم خدماتها للمجتمع عن طريق حل مشكلاته ، وتحقيق التنمية الشاملة في المجالات المختلفة، و أن تعمل على تمكين أفراد المجتمع و مؤسساته وهيئاته من تحقيق أقصى فائدة ممكنة من الخدمات المختلفة التي تقدمها الجامعة بوسائل و أساليب متنوعة تتناسب مع ظروف المستفيد وحاجاته الفعلية. فالجامعة لا تنفصل عن المجتمع، وعلاقتها بالمجتمع كعلاقة الجزء بالكل، وكل تطور يصيب الجامعة يصاحبه تغيير في المجتمع الذي تعيش فيه، وتقدم المقترحات لحل قضاياها ومشكلاته وتقترح تصورات و بدائل تثير و تشيع فكراً تربوياً داخل المجتمع.

والجامعة تقدم خدمات تعليمية وأبحاث تطبيقية وتقوم باستخدام مواردها لمساعدة مؤسسات المجتمع المختلفة لحل مشكلاتها، والأزمة التي تعيشها الجامعات في العراق تكمن في تجاهل دور الجامعة فيما يحتاجه المجتمع بالفعل، والبعد عن حاجاته ومعرفة مشكلاته، وحصر المعرفة داخل جدران الجامعة دون ارتباط وثيق بالمجتمع و قضاياها كذلك ضعف العلاقة بين الجامعة و المؤسسات المحلية، وصعوبة التكيف مع متطلبات سوق العمل ، وضعف مخرجات المؤسسات الجامعية المتمثلة في الأعداد الكثيرة من الخريجين غير الملائمين لمستجدات العصر في ظل تغيير طبيعة وأشكال مهن المستقبل.

ومن هنا ترى الباحثة أن مشكلة البحث تكمن في الكشف عن طبيعة الدور الذي تمارسه الجامعات العراقية لتنمية الفرد و المجتمع وتحديد نواحي القوة لتعزيزها و تطويرها للمساهمة بدور أكبر في التنمية المستقبلية للفرد و المجتمع وبما يتناسب مع مستجدات العصر.

### أهمية البحث:

يتفق معظم الباحثين و التربويين على أن الجامعات يمكنها أن تقدم خدماتها إلى المجتمع لما تملكه من كفاءات أكاديمية وعلمية و قيادات إدارية متنورة يمكن أن تساهم في تنمية المجتمع ، فالجامعات تعد مراكز بحثية وعلمية وإنتاجية تساهم في أعداد الأجيال المتعاقبة و تأهلها وتدريبها وفق منهجية علمية سليمة وهي بذلك تصبح ذات رسالة علمية وإنسانية وحضارية تقود المجتمع إلى الرقي والتطور.

تمكن أهمية البحث الحالي في أنه يطرح موضوعاً في غاية الأهمية وهو التعرف على دور الجامعات العراقية في خدمة المجتمع.

### هدف البحث:

يهدف البحث تسليط الضوء على الدور الذي يمكن أن تقوم به الجامعة للتأثير الإيجابي في المجتمع و المشاركة الفعلية في مشاريع التنمية و برامجها واستراتيجيات التغيير والتطوير فيها .

### تحديد المصطلحات

١- دور ( ما تقوم به الجامعة من أنماط متكررة من الأفعال أو الأعمال أو المهام التي تشكل الوظائف التي تؤديها الجامعة بحكم مركزها ووضعها في المجتمع) (حراشنة، ٢٠٠٩، ص١٤).

٢- الجامعة (أنها مؤسسة علمية مستقلة ذات هيكل تنظيمي معين وأنظمة و أعراف و تقاليد أكاديمية معينة، وتتمثل وظائفها الرئيسية في التدريس و البحث العلمي وخدمة المجتمع، وتتألف من مجموعة من الكليات و الأقسام ذات الطبيعة العلمية التخصصية وتقدم برامج دراسية متنوعة في تخصصات مختلفة منها ما هو على مستوى البكالوريوس و منها ما هو على مستوى الدراسات العليا تمنح بموجبها درجات علمية للطلاب) (الثبتي، ٢٠٠٠، ص٢١٤).

٣- خدمة المجتمع(أنها تحديد الاحتياجات المجتمعية للأفراد والجماعات و المؤسسات ، وتصميم الأنشطة والبرامج التي تلبي الاحتياجات عن طريق الجامعة و كلياتها، ومراكزها البحثية المختلفة بغية إحداث تغييرات تنموية وسلوكية مرغوب فيها) (إيهاب، ٢٠٠٢، ص١٢).

## الخلفية النظرية

### دور الجامعات في العراق

أن مؤسسات التعليم العالي لا سيما الجامعات من أهم المحاضن التي تنمو فيها قدرات المتعلم وتنصهر فيها استعداداته وتتكون اتجاهاته. والتعليم العالي بخصائصه يكون مسؤولاً عن تقدم العلم والحضارة لانسامه بالتخصيص العلمي والمهني فضلاً عن البحث العلمي المولد للمعرفة، بفضل ما لديه وما تخرج به من ملاكات علمية حسن تأهيلها، ونتيجة لذلك فإن التعليم العالي يسهم في بناء القوة الذاتية لأمة ويعزز لديها الثقة بمستقبلها. وتظل مركز الإشعاع الفكري والتربوي في المجتمع ويصل ما تثبته في مناهجها وكتبها من أفكار ورؤى موجهة أساسياً لمعتقدات المتعلم واتجاهاته وميوله ودوافعه، وهي التي تعد من يعملون في جميع مؤسسات المجتمع لممارسة مهماتهم فيها. وينبغي ألا يقتصر دورها على داخلها بل ينبغي أن يمتد إلى خارجها لنشر ما توصلت إليه هذه المؤسسات من نتائج علمية والاستفادة منها في مؤسسات المجتمع الأخرى مما يتطلب إدارة استشرافية قارئة للمستقبل باحثة عنه من خلال الربط بين المتغيرات والحوادث التي تقع في البيئة الخارجية لتتمكن من رسم سياساتها بما يخدم أهداف ومتطلبات الجامعة وبما يمكنها من منافسة الجامعات الأخرى، والاصطفاف مع التمييز منها، وتوجيه عمليات البحث العلمي بما يخدم المجتمع.

تؤدي الجامعة اليوم وظائف متعددة فاعلة وحيوية في حركة المجتمع العصري إذ تشكل مختبرات للفحص والاجتهاد العلمي والتغيير الفكري، والمناظرة الثقافية والبحث عن الحقيقة، والعمل على تحديث المجتمع، وربط الجسور بين الإنسان المتعلم والمجتمع، فالجامعة اليوم لم تعد محصورة في إطار العمل الأكاديمي فحسب بل بدأت تساهم في شكل فعال في عملية البناء والتنمية. ونقل المجتمعات من التبعية الفكرية إلى مرحلة النهوض والاستقلالية فتقوم بإدوار كثيرة عن طريق ملاكاتها وقياداتها الإدارية والعلمية من أجل ردف المجتمعات بالكفاءات والخبرات الفنية المؤهلة تأهيلاً علمياً للمساهمة في حركة التنمية والتحديث في ظل احتياجات سوق متطورة ومتسارعة والقيام بالبحوث العلمية التي تحقق التقدم وتحمل مسؤولية اجتماعية اتجاه المجتمع الذي أنشئت فيه وتلبية احتياجاته وتطلعاته (عبد الرحمن، ١٩٩٠، ص ٥٢).

كما أن الجامعة يمكنها خدمة المجتمع عن طريق الإسهام في ربط البحث العلمي باحتياجات قطاعات الإنتاج والخدمات، وربما كان من إحدى الوسائل لتحقيق ذلك تخصيص أماكن في مؤسسات التعليم العالي لعدد من الشركات والمؤسسات الصناعية لتتخذ منها مقار تتفاعل فيها من خلالها مع الهيئات التدريسية والطلبة والمختبرات وتتعاون على دراسة المشكلات التي تواجهها قطاعات الإنتاج المختلفة وتعوق تطورها، ومن ثم تقدم الحلول لها، هذا المقار هي التي تسمى محطات العلوم وقد انتشرت في بعض البلدان الصناعية المتقدمة حتى



أصبح يشترك عدد كبير من الشركات الصناعية في الجامعة الواحدة تتخذ لها فيها مقار أو محطات علمية، وإذا تعذر انتقال شركات الصناعة إلى الجامعة فالحل البديل أن تنتقل الجامعة إليها عن طريق السماح لأعضاء هيئة التدريس بالعمل في تلك الشركات مدد محدودة، لأهداف معينة، الأمر الذي يجعلهم يتعرفون على مشكلات الصناعة في الواقع، وينقلونها إلى الجامعة، ويجعلونها مدار لبحوثهم ونماذج علمية يدرسونها لطلبتهم بدلاً من الاقتصار على تعليم نظريات مجردة، وتنتهي من الزمن إلى عزلة الجامعات عن مجتمعاتها. (الأسد، ١٩٩٦، ص ١١-١٢)

### وظائف التعليم الجامعي

أن وظائف الجامعة متعددة، وقد تختلف في ترتيب أولوياتها وجهات نظر. فضلاً عن كونها تقليدياً مكاناً للمعرفة أولاً وأخيراً، فهناك أدوار متعددة للجامعة، مثل دورها كبودقة انصهار يتحقق فيها دعم الوحدة الوطنية. وهناك دورها في أعداد وتخرج العناصر البشرية المؤهلة لسوق العمل، باعتبار الجامعة نشأت كمكان لإنتاج المعرفة ولم تنشأ أصلاً لتتطابق مع سوق العمل، و إنما جاءت أدوارها الأخرى، في خدمة هذا السوق والتناغم معه، وغير ذلك مما يوكل إليها من مهام فهناك من يتحفظ على الدمج الذي يجري كثيراً بين الوظيفة المعرفية للجامعة، ووظيفتها الإنتاجية وعلاقتها مع السوق ليذهب إلى إعطاء الأولوية إلى جانب السوق على الجانب المعرفي، مما يعطل وظيفة الجامعة، وذلك الوقت الذي يتشدد به البعض وجوب المحافظة على هذا الدور المعرفي . والتي تتضمن بما يأتي:

#### أولاً: وظيفة التعليم

التعليم وظيفته تهدف إلى تنمية شخصية الطالب من جميع الجوانب من خلال الحصول على المعرفة وحفظها وتكوين الاتجاهات الجيدة. لذا تعمل الجامعات على جعل خريجها متمكنين في مجالات عملهم و تخصصاتهم ، قادرين على التعامل مع المتغيرات السريعة التي تعصف في العالم وبذل جهود كبيرة لبناء خريج يتصف بمواصفات عالمية تتيح له العمل و الانخراط فيه في أي جهة كانت و تعمل على بناء متطلبات في الخريج، وتعتمد كمعايير لجودة التعليم وملائمته وهذه المتطلبات ( الجدارة الأكاديمية، القدرة على الاتصال، القدرة على القيادة و العمل في إطار الفريق، القدرة على رسم الأهداف والتخطيط لمستقبل الوظيفة، الإلمام التام بلغة عالمية ومهارات الحاسوب) لذلك تسعى الجامعات إلى أتباع أساليب حديثة في السوق من دون تكاليف إضافية ( تدريب، دورات تقوية وغيرها)و تسعى أيضاً إلى أتباع أسلوب التعليم الثنائي: وهو المشاركة الفعلية بين الجامعة و سوق العمل أعداد الملاكات البشرية القادرة على الانخراط و سوق العمل و قد أشار ( الأنصاري، ٢٠٠٧، ص ١٧) إلى أن الجامعات في بلدان العالم المتقدم تسعى إلى بناء شراكات إستراتيجية مع مؤسسات سوق العمل بخاصة فيما يتعلق بالنظام الثنائي، الذي برزت فيه المدرسة الألمانية فباعتقاد هذا النظام يتم التعاون بين الجامعة وسوق

العمل بدأ من القبول ومروراً بتصميم المناهج وتنفيذها وأنتهاءً بعمليات التقسيم والتقويم و التطوير ويعرف (الأنصاري، المصدر السابق) التعليم الثنائي: بأنه نمط من أنماط التعليم تشترك فيه مؤسسات السوق والجامعات في تنفيذ الخطة الدراسية للطلاب لتلبية متطلبات مؤسسات السوق لتوظيف الخريجين) فتهتم مؤسسات القطاع الخاص مع الأكاديميين من الجامعة مسؤولية تصميم المناهج و الإشراف على الطلاب و تقييمهم ، وتعمل هذه البرامج على صنع خريج متعدد القدرات و قادر على التعلم المستمر وهو ما يطلق عليه الخريج الفاعل أو الخريج العالمي.

ويشير الأنصاري (المصدر السابق،ص٢٠) إلى أن الزمن الذي كان فيه التعليم يهدف إلى أعداد موظف يقضي حياته في وظيفة واحدة قد انتهى وأشار أيضاً على أن نسبة ٨٠% من وظائف القرن الحالي لم تتحدد مسمياتها بعد، وعلى كل فرد أن يكون جاهزاً لتحويل مساره الوظيفي ، فأنها لغة العلم وثورة التقنية الحديثة التي لا تعرف إلا التميز والجودة . كما يجب أن تدرك إدارات التعليم العالي أن المنافسة ليست على المستوى المحلي فحسب بل على المستوى العالمي لان تدفق الأفراد سيكون حراً بين الدول في عصر العولمة.

ثانياً: وظيفة البحث العلمي

يعد البحث العلمي من صميم أهداف ووظائف الجامعة، فيتم توجيه الأبحاث إلى حل مشكلات التنمية في المجتمع ومواكبة التطورات الحديثة في مختلف ميادين العلم و المعرفة، والجامعات الناجحة هي تلك الجامعات التي تفتح أبوابها للمجتمع من حولها ، حتى تتمكن من تلمس المشكلات التي تواجهه، وتحاول أن تصف له العلاج، وتكون أيضاً مهمتها تجاه ما يريغه المجتمع من طموحات، وترسم الطريق السليم من خلال برامجها الأكاديمية مثل الدراسات العليا إلى تخريج أعضاء أكفاء متدربين قادرين على العمل في مجال البحث العلمي وعلى المشاركة في ربط البحث العلمي بالمجتمع لتقديم أعمال تعالج مشاكل التنمية. لذلك أولته الدول المتقدمة كثيراً من الاهتمام وقد مدت له كل ما له حاجة به من متطلبات سواء أكانت مادية أو معنوية. فالبحث العلمي يعد الدعامة الأساسية للاقتصاد و التطور وركناً أساسياً من المعرفة الإنسانية في كل ميادينها والسمة البارزة للعصر الحديث وتبرز أهمية البحث العلمي من خلال أضافه معلومات جديدة، و يساعد على إجراء تعديلات جديدة للمعلومات السابقة لاستمرار تطورها، وتصحيح بعض المعلومات عن بعض الظواهر التي تعيشها ، والتغلب على الصعوبات التي تواجه المجتمعات، وتقصي الحقائق التي يستفاد منها في حل المشكلات كالأمراض والأوبئة وتفسير الظواهر الطبيعية و الوصول إلى تعميمات وقوانين عامة، وأصبح البحث العلمي أحد المجالات المهمة التي تجعل الدول تتطور بسرعة هائلة وتتغلب على المشكلات التي تواجهها بطرق علمية و خير مثال على ذلك الصين والهند ويؤثر البحث العلمي في حياة الإنسان من ناحيتين (حميد، ٢٠٠٨، ص٥) هما:

١- الانتفاع بفوائد الطبيعة التي نجمت عن الأبحاث التي تم حفظها باستخدام أسلوب التدوين والعمل على نشرها بطرائق الاتصال الحديثة.

٢- الأسلوب العلمي في البحث الذي تبنى عليه جميع المكتشفات و الابتكارات، ويتوخى هذا الأسلوب الحقيقة في ميدان التجربة و المشاهدة ولا يكتفي باستنباطها من التأمل في الظواهر وغيرها.

### ثالثاً: وظيفة خدمة المجتمع

يبرز دور الجامعة كإحدى أهم المؤسسات المؤثرة والفاعلة في تنمية مجتمعاتها ، كونه وسيلة التنمية و غايتها لذلك فإن الدور التنموي للجامعة يجب أن يتسع نطاقه وقدراته، ليضمن وفاء الجامعة بمتطلبات خدمة مجتمعاتها؛ بأن تكون قادرة على تخرج مواطن قادر على فهم مجتمعه وارتباطه بالمجتمعات الأخرى، وعلى حل مشكلات التنمية، وإقامة المجتمع العصري وقيادته نحو التقدم والازدهار (العلاف، ٢٠٠٦، ص٧٨).

### أهمية خدمة المجتمع ومبرراته

تعد وظيفة خدمة المجتمع حديثة للجامعة من كونها أداة لتطبيق المعرفة في شتى الميادين والاختصاصات، وترجمتها إلى واقع ملموس يسهم في تقديم الحضارة الإنسانية وازدهارها، فما يشهده العالم اليوم من تقدم تكنولوجي و تطور في العلوم الطبيعية والسلوكية والاجتماعية ما هو الإنتاج لتطبيق المعرفة التي توصل إليها العقل البشري عن طريق البحث والتجريب العلمي في الجامعات. ولخدمة المجتمع بعدان آخران في الأهمية، أحدهما في الجامعة والثاني بالمجتمع، بالنسبة للجامعة تركز الأهمية على بعد فلسفي هو مبدأ رسالة الفرد ومسؤوليته نحو مجتمعه والمشاركة في خدمته، فخدمة المجتمع واجب وطني على الجامعة وأساتذتها وطلبتها، وضريبة عليهم يقدمونها نحو مجتمعهم مقابل ما قدمه المجتمع لهم، فبالتالي في وسيلتهم لتحقيق ذواتهم ومؤثر على عطائهم وتعزيز لانتمائهم الوطني، إضافة إلى ذلك فإن ما يقومون به في خدمة المجتمع يوفر لهما الفرصة الثمينة في معايشة مشكلات مجتمعهم ومزجهم، بين النظرية والواقع، مما يساعدهم على تعديل مناهجهم وطرق وأساليب تعليمهم وتطويرها مع توجيه أبحاثهم بما يتناسب مع حاجات مجتمعهم.

أما البعد الثاني لأهمية خدمة المجتمع فإنه يتمثل في استثمار كل الطاقات البشرية والفكرية والموارد المالية في خدمة الجامعة باعتبارها صفوة المؤسسات المناط بها تقديم خدمة متميزة للمجتمع، ويؤديها صفوة من الأكاديميين وأصحاب الاختصاصات المؤهلين للقيام بهذا الدور، وبذلك فإن إسهام الجامعة في خدمة المجتمع تجنب المجتمع التخبط والعشوائية والفسل الذي ينجم عن سوء التخطيط ونقص المعلومات وضعف التحليل والتقويم.

إن أهمية الجامعة ودورها في خدمة المجتمع وتطويره، لا تقف عند هذا الحد، وإنما تمتد إلى أبعد من ذلك حيث تتمثل في مبررات وضرورات أخرى تفرض نفسها وتجعل من هذه الخدمة من أهم أولويات الجامعة (النل وآخرون، ١٩٩٧، ص ١٠).

وتتبين ضرورة خدمة الجامعة للمجتمع بما يأتي:

- ١- التغييرات العلمية والتكنولوجية السريعة في مجال الصناعات و العلوم وتقنيات المهن و وسائل الاتصال، كلها تدعو الجامعة أن تواكب هذه التطورات والعمل على تطويرها وتوجيهها بشكل يحافظ على سلامة الإنسان وبيئته .
- ٢- تضاعف حجم المعرفة وبشكل متسارع في شتى الميادين والتخصصات، مما يفرض على الجامعة أن تقدم برامج جديدة تجابه من خلالها المستجدات في حقل معرفي وتخصصي.
- ٣- ظهور الحاجة إلى الحقول المعرفية المتداخلة لمواجهة المشكلات الجديدة التي نجمت عن تطور المعرفة والتي تحتاج إلى أكثر من حقل معرفي وتخصصي لحلها، وبذلك لابد للجامعة أن تستجيب لهذه المشكلات بوضع برامج جديدة بحقول معرفية متداخلة ومتكاملة، وتقديمها لمن يحتاجها خاصة في عالم الصناعة والتكنولوجيا.
- ٤- ظهور المؤسسات والمعاهد المنافسة للجامعة التي أوجدت لنفسها مراكز للأبحاث والدراسات وعملت برامج تدريبية خاصة بها.
- ٥- أدت التطورات والتغييرات الاجتماعية المصاحبة للثورة المعرفية والتكنولوجية التي تستوجب من الجامعة أن توفر فرص التعليم للأفراد وفق الحاجات الجديدة، وتتيح لهم الفرص كي يستغلوا كل طاقاتهم وإمكاناتهم وتثقيفهم بما يجري حولهم من تغييرات مختلفة الأوجه و المناظر (العمرى، ١٩٩٠، ص ١٠).

### أهداف الجامعة لخدمة المجتمع.

حدد معظم المختصون أن للجامعة ثلاث مجموعات من الأهداف التالية:

- ١- أهداف معرفية: وهي تتناول ما يرتبط بالمعرفة تطوراً أو انتشاراً.
- ٢- أهداف اقتصادية: والتي من شأنها أن تعمل على تطوير اقتصاد المجتمع والعمل على تزويده بما يحتاج إليه من خدمات بشرية وما يحتاج إليه من خبرات في معاونته للتغلب على مشكلاته الاقتصادية وتنمية ما يحتاج إليه من مهارات وقيم اقتصادية.
- ٣- أهداف اجتماعية: والتي من شأنها أن تعمل على استقرار المجتمع وتخفي ما يواجهه من مشكلات اجتماعية (عبد السلام، ١٩٩٣، ص ١٤).

تتمثل الأهداف الاجتماعية فيما يلي:

- ١- تزويد المجتمع بحاجاته من القوى العاملة المدربة تدريباً يتلاءم وطبيعة تغير المهن.
- ٢- تدريب الطلاب على ممارسة الأنشطة الاجتماعية مثل مكافحة الأمية، الإدمان، نشر الوعي الصحي وغيرها.
- ٣- تكوين العقلية الواعية لمشاكل المجتمع عامة و البيئة المحلية خاصة.
- ٤- ربط الجامعات بالمؤسسات الإنتاجية في علاقة متبادلة.
- ٥- الربط بين نوعية الأبحاث العلمية ومشاكل المجتمع المحلي.
- ٦- تفسير نتائج الأبحاث ونشرها للاستفادة منها في المجتمع.
- ٧- إجراء الأبحاث البيئية الشاملة التي تعالج بعض المشكلات المتداخلة.

(إيناس، ١٩٩٥، ص٥٢١-٥٢٢)

### علاقة الجامعة بالمجتمع

إن اتصال الجامعة بمجتمعاتها وتقديم مجموعة من الأدوار والأنشطة والخدمات لهذا المجتمع أصبح أمر ضروري تفرضه المتغيرات المعاصرة، فلم يعد قيام الجامعة بخدمة مجتمعتها أمراً اختيارياً كما في جامعات دول العالم الثالث، كما أن عضو هيئة التدريس مطالب بدور حيوي في تقديم الخدمات المجتمعية ويجب أن يراعي عند اختياره وإعداده وتكوينه، والوقف على أهم المعوقات التي تحول دون قيامه بهذه الأدوار على الوجه الأمثل واقتراح الحلول لتلك المعوقات بهدف تفعيل عضو هيئة التدريس بالجامعات في مجال خدمة المجتمع.

وتأخذ العلاقة بين الجامعة والمجتمع صيغة خاصة بسبب ما تتميز به أهدافها وفعاليتها ومدخلاتها، وأهم جوانب هذا التمييز أن العنصر الأساسي في هذه العلاقة هو العنصر البشري، فالجامعة تستقطب من المجتمع أعلى فئاته علماء وثقافة ومنهم العلماء والمفكرين (محمد، ١٩٩٠، ص٥٩).

والعلاقة بين الجامعة والمجتمع علاقة عضوية لها أبعاد كثيرة، وهي علاقة تقوى وتشد في بعض الأحيان، وتضيف في أحيان أخرى، وهي في كلتا الحالتين تأثرها سيكون مباشراً أو غير مباشر بنظم الحكم المختلفة والفلسفات التي تقوم عليها هذه النظم، حيث أن كل تغيير يطرأ على المجتمع إنما ينعكس على الجامعة، كما أن كل تطور يصيب الجامعة يصاحبه تغيير في المجتمع الذي نعيش فيه، والأزمة التي تنشأ بين الجامعة والمجتمع إنما تنشأ نتيجة الخلاف حول:

- ١- الدور الذي تقوم به الجامعة بالفعل و المفروض أن تحرص عليه الجامعة.

٢- الدور الذي اختاره لها رجال السياسة.

٣- الدور الذي يحتاجه المجتمع بالفعل، ويرى أنه من الأولويات التي ينبغي أن تضطلع به.

ويرى البعض أن من أهم المسلمات التي تقوم عليها علاقة الجامعة بمجتمعها هي أن الجامعة لا تنفصل عن المجتمع ، وأن علاقة الجامعة بالمجتمع هي علاقة الجزء بالكل، فلا توجد الجامعة أبداً من فراغ، بل لكل إقليم خاص بها، وبيئة معينة تؤثر بطريق مباشر وغير مباشر في طبيعتها ونوعية الأنشطة المختلفة التي تقوم بها سواء أكانت أنشطة تعليمية أو بحثية أو إرشادية، ومن ثم فإن غاية الجامعة الحقيقية ومبرر وجودها هو خدمة المجتمع الذي توجد فيه ومعنى ذلك أن ارتباط الجامعة بمجتمعها يعطيها شرعيتها ويبرر وجودها حيث إنه ليس أخطر على الجامعة من أن تنفصل عن مجتمعها وتنحصر داخل جدرانها تنقل المعرفة دون ارتباط وثيق بالمجتمع وقضاياها (نادية، ١٩٨٣، ص٧٥).

### الجامعة وخدمة المجتمع

تنشأ الجامعات ، لتوليد وصناعة ونقل المعرفة، وتطبيقها و تطويرها و الاحتفاظ بها وتحقيق هذه المهمة إنما يتم عبر الوظائف الجامعية الأساسية: التعليم و البحث العلمي وخدمة المجتمع. وهنا يبرز دور الجامعة كإحدى أهم المؤسسات المؤثرة والفاعلة في تنمية مجتمعاتها، ومن ثم، فإن حديثاً عن التنمية في غيبة دور فاعل للجامعة، يصبح حديثاً ناقصاً. إن علاقة التعااضد هذه بين الجامعة والتنمية، تستمد جذورها من روافد عدة: يتمركز أولها حول الإنسان كجوهر لمفهوم وعملية التنمية باعتبار ما يمثله كراس مال معرفي وبشري للعملية التنموية من جانب، وكونه وسيلة التنمية وغايتها من جانب آخر. من هنا تبدو خطورة ضعف مستوى خريجي الجامعة، وتواضع قدراتهم واستعدادهم، في إضعاف وإعاقة دور الجامعة، وبالتالي سلباً أهم مصادر فاعليتها وقدراتها على المبادرة. الرافد الثاني يتمثل بدوره في إنتاج ونقل المعرفة وتطويرها والاحتفاظ بها، باعتبارها جوهر ولب العمل الجامعي، والمتمثل بدوره في الإبداع الخلاق، وفي تفسير الظواهر بما يتجاوز التبريرات المبسطة، وفي الاتصال الفعال المنجز لهدفه؛ أي توصيل المعرفة، وكل ذلك قائم على محتوى مجالات علمية أصيلة ومنهج متبع في دراستها، وعلى التعاون بين هذه المجالات. أما ثالث الروافد، فيتعلق بالالتزام القيمي للجامعة بالأمتاع عن القيام بمسئولياتها الفعلية والواجبة، في أداء وظيفتها ثلاثية الأبعاد في التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وبصورة متكاملة تسهم مجتمعة في بناء المواطن واحترام أدميته، لتتجاوز بذلك نطاق وظيفتها التقليدية في تأهيل الطلاب للحصول على درجاتهم العلمية. وأخيراً، فإن الدور التنموي للجامعة يجب أن يتسع نطاقه وقدراته، ليضمن وفاء الجامعة بمتطلبات خدمة مجتمعاتها؛ بأن تكون قادرة على تخرج مواطن قادر على فهم مجتمعه وارتباطه بالمجتمعات الأخرى، وعلى حل مشكلات التنمية، وإقامة المجتمع وقيادته نحو التقدم والازدهار ( محمد حلمي مراد، ١٩٧٩، ص٢٦).

وفي سياق الطفرة المعرفية و التكنولوجيا المعاصرة، واطراد معدلات التنافس بين الجامعات، نشأت الحاجة إلى إعادة تعريف العمل الجامعي و متطلبات التميز بين الجامعات، فكان ظهور مفهوم جامعة التميز والسبق للدلالة على الجامعة التي تنتج المعرفة وتنشرها وتطبيقها وتحفظها وتحافظ عليها، من أجل الفائدة المباشرة لأطراف أخرى كالمجتمع والشركات والأفراد، حيث يعيشون أو يعملون. أن التميز والسبق هنا يغطي كل الوظائف المتعلقة بالمعرفة؛ فهو يشمل، على سبيل المثال، إنتاج المعرفة (دراسات التدخل العلاجي)، أو نقلها (التعليم المستمر لأصحاب المهن)، أو تطبيقها (المساعدة الفنية)، أو حفظها (تصميم وتنفيذ قواعد إلكترونية لحظ المعلومات)، شريطة أن يتجاوز تقديم الخدمة مجرد توصيل المعرفة بالطرق الروتينية المتكررة، ليتم من خلال ذلك امتداد نشاط الجامعة إلى أماكن أخرى غير الحرم الجامعي، وإجراء البحث المتعلق بمشاكل حقيقية للمجتمع، وتقديم الخدمة إلى عملائها ومتلقيها في أماكن إقامتهم. وهكذا، فإنها جامعة تسعى للوصول إلى المستفيدين منها، ولا تنتظر مجيئهم إليها، كما أن في قيامها بهذه الوظائف تحقيقاً للمصلحة المباشرة لجمهور خارجي، وتعبيراً في الوقت ذاته عن إحدى صيغ تواصل الجامعة مع مجتمعها، وشكلاً من أشكال العمل الجامعي تتقاطع فيه ثلاثية ادوار ووظائف الجامعة: التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع ، والتي تتضمن في مجملها توليد، ونقل، وتطبيق، والاحتفاظ بالمعرفة، بطريقة تتصف بالاتساق مع الجامعة ومهامها (شوقي جلال، ٢٠٠٤، ص٢٥).

وهكذا فإن أبعاد التطور في دور الجامعة في مجال خدمة المجتمع ، يمكن إلقاء الضوء على متطلباته وتداعياته على النحو التالي:

- تطوير فلسفة ورسالة الجامعة لتستهدف، وفي إطار استشرافها للمستقبل وصياغة قواعد حركته وتطوره، وإعداد وتقديم المعرفة، وتشجيع القيم الأخلاقية، والنهوض بالطبقات الاجتماعية التي تحقق التنمية الذاتية للفرد بما يتفق مع مواهبه ورغباته، ورفع مستوى تنشئته وبنيتة الثقافية والفكرية السياسية، بما يضمن قدرته على تصويب المفاهيم الفكرية والسلوكية المناهية للقيم العلمية للعصر، وبما يؤهله لاتخاذ قرارات حكيمة في دولة ديمقراطية. وهكذا فإن هدف التعليم الجامعي، لم يعد مقتصرأً فقط على إعداد القوة العاملة المؤهلة لتلبية احتياجات الاقتصاد القومي، كوظيفة وحيدة للتعليم الجامعي تؤدي إلى التقدم الاقتصادي (حامد عمار، ٢٠٠٤، ص٢٢٩).

- تكامل وشمول الدور المجتمعي للجامعة، وامتداد نطاقه ليشمل مجالات النشاط المختلفة اقتصادية واجتماعية وسياسية وعلمية تكنولوجية، تماشياً مع فلسفة السبق و التميز، كأساس لخروج الجامعة إلى مجتمعها و التعرف على احتياجاته، وتسخير قدراتها وإمكانيتها العلمية والبحثية للاستجابة لمتطلباته، فضلاً عن توظيف الإمكانيات المعرفية للجامعة في مختلف مجالاتها العلمية والتكنولوجية، والعمل على تطويرها وتطبيقها في مجالات صنع السياسة العامة، وتقديم المعونة العلمية والفنية، واقتراح الحلول التطبيقية لمشكلات عمليات التطوير الدائمة لجوانب الحياة المتنوعة، وفي تشخيص مشكلات المجتمع

الاقتصادية والاجتماعية، وتحليل مسبباتها، واقتراح الحلول العلمية الملائمة، بما يتفق مع روح عصر الثورة العلمية والمعرفية المعاصرة.

- تطوير جوهر وآليات الدور الاقتصادي والتنموي للجامعة، حتى تصبح الجامعة كبيت خبرة للاستشارات والمساعدة، وتقديم المعونة والخبرات المتنوعة، واستناداً إلى قدرتها العلمية، وخبراتها المعرفية ومواردها البشرية المؤهلة و توظيف هذه القدرات في مجالاتها التطبيقية المتنوعة، من خلال إرساء علاقات التعاون، وربط الجامعة بالوحدات الإنتاجية في مجالات الصناعة، والزراعة، وقطاع الأعمال، إضافة إلى القطاعات، وحماية المستهلكين، ومؤسسات المجتمع المدني. لذلك فإن الجامعة لا تتمسك فقط بدورها في عملية التنمية ، بل تؤكد على جدارتها به، وحيوية علاقاتها المجتمعية بعملية التنمية. كما يساعدها ذلك على التخلص من سلبيات بعض الرؤى القاصرة، التي لا ترى في الجامعات إلا العبء المالي على الحكومة، وكمجال للإنفاق يفتقر إلى عائد أو مردود اقتصادي سريع ومباشر، فضلاً عن كونها، وفوق ذلك، أي الجامعات، مؤسسات غير منتجة. ذلك أن معالم الدور الجامعي في خدمة المجتمع إنما تأتي شاملة لأدوارها الثلاثة: التعليم، البحث العلمي وخدمة المجتمع، ومرتبطة بها ارتباطاً وثيقاً. فالتدريس والتعليم الخلاق يعتمد أساساً على البحث العلمي، كما التدريس والبحث في أوسع معانيهما، يمكنان الجامعة من دورها في نشر وتشجيع وتدعيم الاتجاهات الاجتماعية، والقيم الإنسانية المرغوبة، التي تمكن من النهوض بالإنسان إلى أعلى ملكاته ومؤهلاته الطبيعية والمادية، فتكون بذلك قادرة على تخريج المواطن القادر على فهم مجتمعه، وارتباطه بالمجتمعات الأخرى، وحل مشكلات التنمية، والإسهام في بناء مجتمع عصري، وقيادته نحو التقدم والازدهار ، وتلك في مجملها أهداف تسهم في النهوض بالاقتصاد القومي في مجموعة، وتدعم تيار التنمية الشاملة في البلاد.

### مجالات خدمة المجتمع

يمكن للجامعة أن تؤثر في المجتمع من خلال ثلاث جوانب هي:

- ١- إيجاد جو اجتماعي وثقافي يميز المدن الجامعية.
- ٢- تزويد المجتمع والاقتصاد بشكل خاص بأشخاص ذوي كفاءة عالية بالخبرة والمقدرة والمعرفة الضرورية.
- ٣- إيجاد جو مناسب في المجتمع لتطوير مراكز المنافسة للصناعة في العالم.



وقد ذكر العمري (١٩٩٥) عدة مجالات لخدمة المجتمع يمكن تلخيصها بالنحو الآتي:

- مجال الجامعة كقيادة فكرية فعلى الجامعة أن تقوم بدورها في إبراز الهوية الوطنية وتوضيح الفلسفة التي يقوم عليها المجتمع بأبعادها الاجتماعية والقومية والإنسانية العالمية.
- مجال التعليم المستمر: يكاد هذا المجال هو الأكثر شيوعاً ووضوحاً لمفهوم خدمة المجتمع وفي بعض الجامعات تتدرج معظم نشاطات الجامعة في خدمة المجتمع تحت ما يسمى بالتعليم المستمر وخدمة المجتمع ومن أشكال تقديم خدمة المجتمع تحت مظلة التعليم المستمر: الدراسات المسائية النظامية لمن فأتتهم فرص التعليم الجامعي، الجامعة المفتوحة والتعليم عن بعد.
- مجال الاستشارات والدراسات التي يقدمها الأساتذة في كليات الطب والهندسة والزراعة والصيدلة والعلوم والتربية.
- مجال المرافق والتسهيلات الجامعية مثل الملاعب الرياضية بأنواعها والصالات والمساح قاعات الاجتماعات والاحتفالات.
- مجال الندوات والمحاضرات العامة والخاصة التي تلتقي فيها قيادات فكرية وسياسية واقتصادية واجتماعية يتاح للمشاركين فيها فرص تبادل الخبرات والمعارف.
- مجال مطبوعة الجامعة التي من خلالها تقوم الجامعة بدور دار لنشر المعرفة المتخصصة وتعميقها.
- مجال الاحتفال بالمناسبات الدينية والوطنية والقومية والعالمية.
- المجال الدولي من خلال المشاركة في الندوات والمؤتمرات الدولية وتبادل الزيارات بين الطلبة والأساتذة في الجامعات (العمري، ١٩٩٥، ص ١٤).

وبناءً على ما تقدم فإن الاهتمام بخدمة الجامعة للمجتمع يستدل منه على مدى الحاجة إلى العمل لتجاوز قصور الجامعات عن هذه الخدمة وربما يعود تقصير الجامعات العربية والعراقية في مجال خدمة المجتمع إلى أن فكرة الاهتمام بهذا النوع والأخذ بها لم تظهر في هذه الجامعات إلا في زمن متأخر. إذ كانت بدايات ظهورها في الولايات المتحدة الأمريكية ومن بعدها في أوروبا، ثم نقلت الفكرة إلى جامعات دول العالم الثالث ومنها العراق من خلال الخريجين والأدب التربوي المكتوب وبشكل خاص برز الاهتمام إلى خدمة المجتمع في الجامعات الرسمية ومن ثم الجامعات الخاصة التي تباينت فيما بينها في درجة الاهتمام في هذا الدور المهم أن الجامعات الرسمية قد سبقت في نشأتها الجامعات الخاصة كما يكمن سبب تقصير الجامعات العراقية في خدمة المجتمع، قلة البحوث والدراسات والافتقار إلى الخبرة في التعامل في الدور و ما يمكن أن ينبثق عنه من أنشطة متعددة فلم يعد من المقبول أن تنعزل الجامعة عن مجتمعها، أو أن تغض الطرف عن التحولات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والتقنية الحاصلة في بيئتها ومحيطها. أما على صعيد المجتمع نفسه، فقد أضحت التوقعات المجتمعية بشأن دور الجامعة أكثر تعاضماً وتفاعلاً مع الجامعات في ضوء ما تملكه الجامعات من خبرات علمية

وبشرية، وما تنتجه من بحوث ودراسات يمكن أن تسهم في حل كثير من المشكلات ومواجهة كثيرة من القضايا التي يعيشها المجتمع المحيط.

فالجامعات تضم النخب الفكرية والعلمية في المجتمع، ولم يعد ينظر إليها على أنها بيت الحكمة أو منبر العلم فحسب، بل أصبح ينظر إليها أنها بيت الخبرة لمختلف قطاعات المجتمع الإنتاجية والخدمية على اختلاف نشاطاتها. ولعل تعاضم أهمية البحث والتطوير في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية في العالم المعاصر قد أسهم في الاتجاه نحو توثيق العلاقة بين الجامعات و مختلف مؤسسات المجتمع. وقد أدى تنامي الاهتمام بدور الجامعة في خدمة المجتمع، و تفعيل هذا الدور إلى السعي لتعظيم الإفادة من نتائج البحوث التي ينتجها أعضاء هيئة التدريس و الباحثين بالجامعات، بحيث تجاوزت هذه البحوث أهدافها العلمية والمهنية التي كانت تضعها الجامعات على رأس أولوياتها. فقد اتجهت الجامعات ببحوثها- الفردية والجماعية- إلى التوظيف التطبيقي للوفاء بحاجات مؤسسات المجتمع وقطاعاته الإنتاجية والخدمية. ولم يعد مقبولاً أن يعطي المجتمع ظهره للجامعة التي تمتلك رصيذاً علمياً وفكرياً وتقنياً لا ينقطع في ظل حركة علمية وبحثية مستمرة ، وفي توجه هذه الحركة نحو قضايا المجتمع . وعلى الرغم من وضوح هذه العلاقة وتفعيلها في المجتمعات المتقدمة، فإن هذه العلاقة بين الجامعة والمجتمع في العراق ما زالت في مراحلها الأولى في ظل الحداثة النسبية للاهتمام بهذه الوظيفة للجامعة، خدمة المجتمع وتنميته (السنبل وآخرون، ١٩٩٣، ص٦).

ولعل الأزمة التي تعيشها الجامعات نشأت نتيجة لما يلي:

- ١- أن الدور الذي تقوم به الجامعة بالفعل لا ينسجم تماماً مع ما يجب أن تحرص عليه لتحافظ على كونها جامعة.
- ٢- سيطرة سياسة الدولة على سياسة الجامعة و المجال واسع النطاق للمركزية.
- ٣- ضعف الموارد المالية الداعمة للأبحاث العلمية والتطبيقية.
- ٤- تجاهل الدور الذي يحتاجه المجتمع بالفعل، والبعد عن حاجاته ومشكلاته.
- ٥- عزل الجامعة عن مجتمعاتها، وحصر نقل المعرفة داخل جدران الجامعة دون ارتباط وثيق بالمجتمع وقضاياها.
- ٦- ضعف العمل التطوعي، وضعف العلاقة بين هيئة التدريس في الجامعة و المؤسسات المحلية من مكاتب و متاحف وأندية ومؤسسات صناعية.

وترى الباحثة أن عمليات التطوير لخدمة المجتمع من خلال ما تقوم به الجامعات من دراسة جادة لمشكلات المجتمع والعمل مع مؤسسات المجتمع لحلها لتحقيق التغيير المطلوب بتقوية روح المبادرة والمشاركة، وتوثيق العلاقات بين الجامعة ومؤسسات المجتمع الذي يتحقق بما يلي:

- تقديم الخدمات للعاملين بالمؤسسات المختلفة في المجتمع.
- تشجيع أفراد المجتمع الذين يحتاجون إلى خدمات الجامعة على زيارة منشآت الجامعة واستخدام مرافقها.
- إنشاء لجان استشارية مشتركة من ذوي الاختصاص في الجامعة، وقيادات المجتمع من ذوي القرار لتحديد حاجات المجتمع والتعرف على مشكلاته.
- توجيه الأبحاث الجامعية لحل المشكلات المحلية سعياً وراء خدمة المجتمع وتطويره.
- عقد مؤتمرات في الجامعة لمختلف التخصصات.
- تقديم برامج لتلبية متطلبات أفراد المجتمع على اختلاف مستوياتهم.
- تجهيز مراكز خدمة المجتمع للقيام بتدريب أفراد المجتمع.
- تبني الأفكار الجديدة والمتطورة للأفراد، وتسخيرها في إدارة المشاريع و الأعمال المختلفة.
- مشاركة الجامعة في المناسبات الاجتماعية المختلفة.
- الإسهام في ميادين الثقافة ونقلها لأبناء المجتمع لرفع مستوى الوعي لديهم.
- مشاركة الهيئة التدريسية والطلبة في المجال التطوعي العام لخدمة المجتمع.
- الدعم المالي لأبناء الجامعة ممن لا يستطيعون تحمل العبء المالي لإنماء دراستهم لتحقيق شعار حق المواطن في التعليم الجامعي ( القاضي، ١٩٩٤، ص٩).

### وظائف الجامعة الحديثة

الجامعة مؤسسة علمية مستقلة ذات هيكل تنظيمي معين وأنظمة وأعراف وتقاليد أكاديمية معينة، وتتمثل وظائفها في التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، وتتألف من مجموعة من الكليات والأقسام ذات الطبيعة العلمية المتخصصة، ومؤسسة اجتماعية أنشأها المجتمع لخدمة أغراضه، فالعلاقة بين التعليم الجامعي والمجتمع، تفرض عليه أن يكون وثيق الصلة بحياة الناس، ومشكلاتهم وآمالهم بحيث يكون هدفه الأول، تطوير المجتمع والنهوض به إلى أفضل المستويات التقنية والاقتصادية والصحية والاجتماعية، فالعلاقة التي تقيمها الجامعات بمجتمعها كما يحددها (يوسف، ٢٠١٠، ص٥٦) تشمل:

أولاً: النمو المعرفي أو ما يسمى بالثورة المعرفية أو الانفجار المعرفي الذي تسهم الجامعة في إحداث أساليب وأدوات تسهم في الحصول على المعرفة وتخزينها واسترجاعها وتحليلها مما جعل قوة الجامعة وكفاءة أعضاء الهيئة التدريسية فيها، ومستوى طلابها هو المحور الأساس لدرجة التقدم الاجتماعي ومكوناته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتحقيق التنمية الشاملة بما تقدمه الجامعة من إمكانيات وخبرات للتعليم والتدريب المستمر بحيث يصبح الهدف الأول للتعليم الجامعي وتطوير المجتمع والنهوض به إلى أفضل المستويات التقنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ثانياً: التقدم التقني الذي فرض على الجامعات مناحي جديدة فلم يعد هناك مجال لعزل الجامعة عن التقدم والتطور الذي شهده هذا العصر، وأصبح من حتمية مسؤولياتها النهوض بمجتمعاتها، ومتابعة التطور التكنولوجي والمساهمة فيه، وتطوير البرامج و المناهج التعليمية وإعداد القوى البشرية علمياً وفنياً وإدارياً واجتماعياً، في ضوء التطور التكنولوجي ومتطلباته.

ثالثاً: التنمية، ويشمل ترسيخ العلاقة بين الجامعة والمجتمع من خلال تنمية البحث العلمي والتطبيقي وربطه بواقع العمل، ومن تدريس مشكلات الصناعة والزراعة ومعوقات العمل وإعداد الكفاءات البشرية التي يحتاجها المجتمع في مختلف النشاطات، وتزويدها بأحدث المعارف والخبرات. وإذا ما أهمل دور التعليم العالي في الخطط التنموية في المجتمع، فالنتيجة هي تباطؤ الخطط التنموية وانتشار الفوضى في العمل.

إن الوظيفة الأساسية للجامعة إضافة لتقديم المعرفة تتمثل بالاستجابة للاحتياجات الفعالة والأساسية لتنمية المجتمع التي تتمثل بما يلي:

- ١- التعليم الجامعي للارتقاء بالمجتمع فكرياً وعلمياً الحديث.
- ٢- توفير الإمكانيات البحثية والعلمية لحل مشكلات المجتمع وتمدنه.
- ٣- الخدمة العامة للارتقاء بالمجتمع حضارياً وفكرياً.
- ٤- الإبداع الفني: فدور الجامعة ليس تحصيلاً علمياً ومعرفياً فقط، بل بناء للشخصية المميزة وتفجيراً لطاقات الطلبة الثقافية والفنية والأدبية عن طريق أنشطة موازية ومنح جوائز تنافسية.
- ٥- نشر المعرفة وتكوين العقلية الواعية لحل مشكلات المجتمع والبيئة المحيطة، ومعرفة الأساليب الفنية المستخدمة، وتتبعها لركب التقدم العلمي والتكنولوجي.
- ٦- التنمية المهنية : وتنمية بعض المهارات مثل: مهارات القيادة الذي تتطلبه الأعمال والمهن.

وكان للتغيير التكنولوجي الذي يشهده العالم، وما نتج عنه من تطور هائل في وسائل الاتصالات و وجود عدد من التقنيات الحديثة، الأثر الأكبر في ظهور احتياجات جديدة، فالثورة المعرفية والتكنولوجية الهائلة نتج عنها تقنيات عديدة وفرت على الإنسان كثيراً من وقته وجهده. لقد أصبحت المعرفة قوة دافعة ومحركاً أولياً للاقتصاد الحديث؛ فهي أهم وسائل زيادة إنتاجية العمالة، وهدر المحتوى الإلكتروني والمقوم الرئيس للبرمجيات التي تعالج هذا المحتوى، وهناك تغير في النماذج الإرشادية في عصر المعرفة من ميزة التنافسية على أساس جمع المعلومات إلى امتلاك على أساس القدرة على خلق المعرفة الجديدة (طارق، ٢٠٠٧، ص٣٤)، التي تنتج ما يأتي:

- ١- التكنولوجيا الجديدة.

٢- المنتجات الجديدة.

٣- القدرة على صناعة المنتجات وفقاً للاحتياجات تماماً، وحسب الطلب ومواصفات المستهلك.

٤- العمليات الجديدة.

٥- النوعية الجديدة.

وهذا يتطلب نظرة جديدة تماماً للتعليم، وما يجب أن يكون عليه، ونظراً لكل ما سبق ولتزايد العولمة الاقتصادية وإعادة الهيكلة في النظم السياسية والاقتصادية العالمية ومتطلبات المعرفة والمعلومات، فإن الاحتياجات التعليمية على جميع مستوياتها (من حيث بيئتها، ووظائفها، والمناهج الدراسية، والمداخل) قد تغيرت ولا سيما مستوى التعليم العالي، فثورة المعرفة واستخدام الإنترنت وسرعة الاتصال وقلة تكاليفه أثرت بيئته ببناء المعرفة المصممة خصيصاً لتقديم مزيد من البرامج الدراسية والأنشطة المنهجية واللامنهجية، والمشاريع المرتبطة بالحاسوب والتعلم عن بعد لخلق المعرفة والتطوير المستمر للأفكار، فالمؤسسات الجامعية تصبح أقل تشدداً وأكثر مرونة في محاولة لتلبية الاحتياجات المتنوعة للمتعلمين والاقتصاد العالمي، لذا فإن البرامج الجامعية المقدمة ينبغي أن تكون متكيفة لتعكس هذه المعرفة، و ربطها بمتطلبات التعليم والتعلم، عن طريق خلق المعرفة الجديدة ورأس المال البشري من خلال التعليم والأخذ بنظام الجودة والاعتماد لضمان جودة البرامج الأكاديمية والتربوية بما يتماشى وظروف كل مجتمع(طارق،المصدر السابق).

المهام التي تقع على عاتق التعليم الجامعي هي تحقيق أهدافاً تربوية وثقافية ترمي إلى تغيير الشخصية للفرد في المجتمع وإصلاحه وإبعاد الموروثات النفسية والاجتماعية والثقافية البالية، وبناء ثقافة الفرد وفق الأسس والقيم الحضارية الحديثة التي تجعل الفرد عضواً إيجابياً في المجتمع والعالم المعاصر، فلنظام التربوي دور أساس في أحداث هذه التغييرات وترسيخ التقاليد الإيجابية، فهي طريق للارتقاء وسبيل النهوض وتنمية الشخصية المتكاملة من مختلف جوانبها وأبعادها، وتربية الشخص على احترام القيم الإنسانية وتحمل المسؤولية، وطلب العلم للعمل به، وليس فقط وسيلة للكسب أو للتزوين به، أي أن وظائف الجامعة أضحت علمية خلقية اجتماعية تسعى نحو تنوير دائرة المعرفة وتوسيعها والإسهام في محو الأمية بمفهومها الحضاري الحديث.

ومما سبق نستنتج أن دور الجامعة في سلوك الفرد يتمثل بما يأتي:

١- ربط المادة العلمية للمقرر بالفرد والمجتمع والحياة والبيئة بدلاً من تدريسها بشكل يعزلها عن محيط الفرد في المجتمع.

٢- ترسيخ قيم المواطنة الصادقة وفضائل السلوك المدني في الممارسات اليومية للأفراد والجماعة والمؤسسات.

- ٣- ترسيخ مبادئ السلوك المدني من خلال الندوات والنشاطات اللاصفية والمؤتمرات التي تسم في طرح مشكلات المجتمع والبيئة المحلية، وطرح حلول منطقية لها.
- ٤- تنمية المعرفة لدى الشباب وتربية كفاءتهم، وتهذيب مهاراتهم، وترسيخ مبادئ الوعي ونشره عن طريق ترجمة الأفكار إلى أفعال، والشعارات إلى إنجازات، والأهداف إلى نتائج.
- ٥- تكوين المواطن الخلق المعترف بالثوابت الدينية والوطنية لبلاده، المتمسك بمقومات هويته، الملتزم بالواجبات والقوانين، المساهم في الحياة الديمقراطية.
- ٦- تشكيل فضاء جامعي رحب عبر برامج غنية، وأنشطة متنوعة هدفها التصدي بحزم لمختلف السلوكات اللامدنية، وبخاصة الغش والعنف بثتى أشكاله.
- ٧- تدريب الطلبة على كيفية المناقشة الحرة، فيتدرب على احترام آراء الآخرين مع نقدها، وبيان محاسنها وعيوبها واعتماد الحجة والاقناع و التدريب على النقد الذاتي وتوفير فرص للطلبة للمشاركة والحوار.
- ٨- تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع من جوانبه المختلفة (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية) عن طريق استغلال كل القدرات العقلية، والمصادر المادية لمؤسسات التعليم العالي لتحسين أحوال المجتمعات، وذلك من خلال:

أ- البحوث التطبيقية الهادفة إلى سد حاجة المجتمع، أو حل مشكلة معينة.

ب- تقديم الاستشارات: وهي خدمات يقدمها أساتذة الجامعة في جميع المجالات لمؤسسات المجتمع الحكومية والأهلية للأفراد الذين هم بحاجة إليها.

ت- تنظيم برامج تدريبية وتأهيلية للعاملين في مؤسسات الإنتاج، وتنفيذها بما يحقق مبدأ التربية المستمرة، والنمو المهني.

ث- نقل نتائج البحوث والمكتشفات الجديدة في العالم إلى اللغة العربية

ج- تأليف الكتب العلمية الموجهة للطلاب وأفراد المجتمع.

ح- النقد الاجتماعي البناء لتوجيه حركة المجتمع في إطار الأهداف الاجتماعية.

أما في ما يخص دور الجامعة في البحث والتطوير الذي تنفذه الجامعات ومؤسسات التعليم العالي، فالجامعة تحدد حاجات مؤسسات المجتمع المختلفة بعامة والمؤسسات الإنتاجية بخاصة، بهدف تحديد مسارات بحثية واضحة يمكن أن تسهم في رقي مجتمعاتها، وتقدمهم لتحقيق غايات وأهداف تعود بالفائدة والمنفعة على جميع الأطراف ذات العلاقة (كاظم حبيب، ٢٠١٠).

وبناءً على ذلك أولت الجامعات في الدول المتقدمة برامج البحث والتطوير اهتماماً خاصاً، وذلك بتوفير البيئة العلمية المناسبة التي يمكن أن تنمو فيها البحوث العلمية وتزدهر، و وفرت ما يلزم من تمويل ومعدات ، فهي

بيئة ممتازة للإبداع العلمي وإنماء المعرفة وإثرائها ونشرها، والسعي في توظيفها لحل المشكلات المختلفة في المجتمع، وبدونها تصبح الجامعة مجرد وسيلة تعليمية لعلوم ومعارف ينتجها آخرون.

وأصبحت البحوث العلمية الجامعية في الوقت الحاضر جزءاً أساسياً من مهمات أعضاء الهيئات التدريسية، وشرطاً أساسياً لترقيهم وتوليفهم الوظائف القيادية في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في البلدان المتقدمة، مما يحفز أعضاء الهيئات التدريسية والإدارية بذل قصارى جهودهم لإنجاز البحوث العلمية، والسعي لنشرها في المجلات والدوريات العلمية المحكمة ذات السمعة الدولية المرموقة، وتتفق الجامعات في الدول الصناعية الكبرى حوالي (٦٠,٤% - ٦٠,٦%) من مجمل الإنفاق العام على البحث والتطوير يتم توظيفها لأغراض التنمية المختلفة فضلاً عن إثرائها للمعرفة وإنمائها وإسهامها في حل المشكلات وتطوير المنتجات، كما تسهم في بناء القدرات العلمية للشباب، وتكوين أجيالاً من الباحثين لرفد مسيرة التنمية عبر برامج الدراسات العليا.

### المبحث الثالث

#### دور كلية الهندسة في خدمة المجتمع

#### نبذة تاريخية عن كلية الهندسة- جامعة بغداد- وتطورها

كانت بداية تأسيس كلية الهندسة جامعة بغداد عام ١٩٢١ على هيئة دورة ملحقة بمديرية الري باسم (مدرسة الهندسة) وفي ذلك العام كان العراق خالياً من الكليات باستثناء كلية الحقوق التي تأسست عام ١٩٠٨ ثم حدثت تغييرات متعاقبة حتى أنشئت كلية الهندسة عام ١٩٤٢ مقتصرة في دراستها على الهندسة المدنية فقط، أعقب ذلك افتتاح أقسام علمية أخرى مرتبطة بكلية الهندسة جامعة بغداد وتابعة إلى وزارة التعليم العالي.

تم افتتاح كلية الهندسة العراقية من قبل وزارة المواصلات و الإشغال عام ١٩٤٢، وصدر نظام كلية الهندسة رقم (٣٩) لعام ١٩٤٢ والذي يقبل بموجبه ما يقارب (٦٠) طالباً سنوياً من خريجي الدراسة الإعدادية والحاصلين على معدل (٧٠%) في الرياضيات والكيمياء والفيزياء، ومدة الدراسة فيها أربع سنوات يمنح خريجوها شهادة الدبلوم في الهندسة المدنية.

أصدرت وزارة المواصلات والأشغال عام ١٩٤٤ نظام كلية الهندسة رقم (٤٩) لسنة ١٩٤٤ وبموجبه الغي النظام السابق وأصبحت مدة الدراسة في الكلية أربع سنوات وتسبقها سنة تحضيرية بعد التخرج من الإعدادية.

تم التحاق كلية الهندسة بوزارة المعارف عام ١٩٤٦، وفي عام ١٩٥١ تم افتتاح الدراسة في كلية الهندسة بقسمي الكهربائية والهندسة المدنية، وفي عام ١٩٥٨ انضمت كلية الهندسة إلى جامعة بغداد بعد تشريع قانون الجامعة رقم (٢٨) لسنة ١٩٥٨ ومنح شهادة البكالوريوس للخريجين بدلاً من شهادة الدبلوم، وفي عام ١٩٦٢ تم افتتاح

دراسة الماجستير بقسم الهندسة المدنية، وفي عام ١٩٦٦ تخرج أول طالب ماجستير في الكلية من قسم الهندسة المدنية ، وفي عام ١٩٦٩ تم التحاق طلبة جامعة الحكمة بعد إلغائها بقسم الهندسة المدنية وأصبحت مدة الدراسة فيها خمس سنوات بدلاً من أربع سنوات، وفي ١٩٧٠ تم افتتاح الدراسة في قسم الهندسة الزراعية وتم استحداث وزارة التعليم العالي لتوحيد أمور جامعات العراق كافة، وفي عام ١٩٧٤ عودة الدراسة في كلية الهندسة أربع سنوات بدلاً من خمس سنوات وتوزيع الطلبة حسب الاختصاصات المختلفة للأقسام بدءاً من السنة الأولى، وتم تخريج الدورة الأولى لنظام الخمس سنوات، كما تم فتح دورات سريعة ومركزة لخريجي كلية العلوم لتأهيلهم للحصول على شهادة هندسية للحاجة إلى المهندسين من كافة الاختصاصات في حينه، وفي عام ١٩٧٥ تم افتتاح الدراسة في قسم هندسة المساحة.

وفي عام ١٩٧٦ تخرجت الدورة الأخيرة لنظام الخمس سنوات مع دورة أخرى لنظام الأربع سنوات ، بعد أن بدء التخصص من السنة الأولى نتيجة لتقليص الدراسة من الخمس سنوات إلى أربع سنوات في كل الأقسام باستثناء الهندسة المعمارية، كما وتم في هذه السنة بدء القبول لدراسة هندسة الغزل والنسيج في قسم الهندسة الميكانيكية ، كما انتقل مركز التخطيط الحضري والإقليمي إلى الكلية وانيطت رئاسته إلى عميد كلية الهندسة وكالة، تم تأسيس مكتب الاستشارات الهندسية في كلية الهندسة عام ١٩٨٠ ، والذي يعد من أقدم المكاتب الاستشارية في العراق والوطن العربي، وقد ساهمت الهيئة المشرفة عليه في جمع الخبرات العلمية والفنية والعملية والجامعية لأعضاء الهيئة التدريسية لخدمة الخطط التنموية في البلد من أجل توفير مستوى عال من الاستشارات والخبرات الوطنية المتخصصة في القطاعات المختلفة، من حيث أن أهم أهداف المكتب وتطلعاته المستقبلية مايلي:

- وضع الإمكانيات العلمية للهيئة التدريسية النظرية منها والتطبيقية في خدمة خطط التنمية الاقتصادية.
- توفير المجالات العلمية لأعضاء الهيئة التدريسية لتأمين تطبيق العلوم النظرية الحديثة على الواقع العملي والتطبيقي لرفع خبرات أعضاء الهيئة التدريسية كل حسب اختصاصه.
- تقديم الاستشارات العلمية والفنية إلى القطاعين العام والخاص إضافة إلى المواطنين وبمستوى مناسب من الأجور.
- العمل على التنسيق مع المكاتب الاستشارية المناظرة في جميع أنحاء الوطن العربي بما يؤمن زيادة تبادل المعلومات والخبرات والعمل على التعاون لمنافسة المكاتب الاستشارية الأجنبية في تقديم الاستشارات العلمية والتطبيقية.

تم استحداث وحدة التعليم المستمر في كلية الهندسة عام ١٩٨٢، وكان الهدف من تأسيسها رفد المهندسين العاملين في مؤسسات الدولة بكل ما يستجد في حقل الاختصاص ومواكبة التقنيات الحديثة والمتطورة في مجال



عملهم عن طريق تقديم دورات وبرامج تطويرية، وفي عام ١٩٨٦ تم استحداث قسم الهندسة النووية بعد أن كان فرع ملحق بقسم الهندسة الكيماوية، كما تغيرت تسميته بعد ذلك إلى قسم هندسة الطاقة، وفي العام الدراسي ١٩٨٨/١٩٨٧ بدأت الدراسة في قسم هندسة الحاسبات، كما تم استحداث قسم هندسة البيئة، وفي عام ١٩٩٠ بدأت الدراسة في فرع هندسة الطيران ضمن قسم الهندسة الميكانيكية، وفي عام ١٩٩٢ تم افتتاح دراسة الدكتوراه في قسمي هندسة النفط والهندسة النووية، وافتتاح دراسة الماجستير في قسم هندسة المساحة، وفي عام ١٩٩٦ بدأت الدراسة في قسم الهندسة النووية من الصف الأول الذي غيرت تسميته إلى قسم هندسة الطاقة في العام الدراسي ٢٠٠٧/٢٠٠٨.

تم استحداث ثلاثة أقسام علمية عام ١٩٩٧، ثم ألحقت هذه الأقسام بكلية هندسة الخوارزمي عام ٢٠٠٣، وهي قسم هندسة المعلومات، قسم هندسة الطب الحيوي، وقسم هندسة الميكاترونك. وفي هذا العام أيضا تم استحداث المكتب الاستشاري البيئي، وفي عام ١٩٩٨ تم استحداث تخصص في الهندسة البيئية للدراسات العليا وهو صيغة متطورة لبرامج الدراسات العليا في الهندسة البيئية الذي كان قد استحدث عام ١٩٨٦.

تم استحداث عدة شعب ووحدات إدارية في الكلية خلال الأعوام من ٢٠٠٠ لغاية ٢٠١٠ أمثال شعبة المكتبة، والشعبة القانونية، وحدة المتابعة، وحدة الانترنت، وحدة التوثيق الإلكتروني، وحدة أكاديمية شبكات الحاسبات، ووحدة ضمان الجودة والاعتمادية. (وزارة التعليم العالي، كتاب كلية الهندسة، ٢٠١٢، ص ١-٣)

## دور أقسام كلية الهندسة في خدمة المجتمع:

### ١ - قسم الهندسة المدنية:

ساهم قسم الهندسة المدنية ومنذ تأسيسه في تقديم الخدمات العلمية الهندسية إلى المجتمع العراقي، من خلال قيام ملاكه الأكاديمي بتقديم المشورة الهندسية والفنية، إضافة إلى إعداد التصاميم المختلفة لعدد كبير جداً من مشاريع دولة العراق كالجسور، والأبنية السكنية، والمستشفيات، والمصانع، وشبكات الطرق، وشبكات المجاري، ومحطات الضخ والرفع، وشبكات الماء، ووحدات التصفية، وغير ذلك من المشاريع الخدمية والأساسية.

لتنظيم العمل الاستشاري لأعضاء الهيئة التدريسية في القسم، ولتفعيل إسهامات القسم في خدمة المجتمع والدولة تأسست آلية التعاون في قسم الهندسة المدنية في عام ١٩٩٦ بموجب قانون وتشريع رقم (١٦٠) حيث يقوم القسم

ومنذ ذلك الحين بإجراء الفحوصات المختبرية على المواد الإنشائية والوحدات البنائية والإنشائية المستخدمة في تنفيذ المشاريع الهندسية في العراق. تشمل الفحوصات التي ينفذها القسم فحوصات الاسمنت، والجص، والطابوق، والثرموستون، والبلوك الأسمنتي، و الرمل والحصى، والحصى الخابط، والسيراميك، والكاشي، والشتايكر، وفولاذ التسليح، والفولاذ مسبق الوجه، والإنانبيب بمختلف أنواعها، والمقاطع الفولاذية بمختلف أنواعها، ومقاطع التغليف، والمرمر، والكرانيت، والماستك، والقيز، والإسفلت، وفحوصات مياه الشرب، والمواد الكيماوية الأخرى.

إضافة إلى ذلك يقوم القسم بإجراء الفحوصات الموقعة لطبقات التربة، والتبليط، والحدل، وتحريات التربة، والفحوصات غير الاتلافية مثل اخذ عينات للإسفلت، والخرسانة، وفحوصات الأمواج فوق الصوتية للأعضاء الإنشائية المشيدة، وقد تجاوزت أعداد الفحوصات التي أديت عام ٢٠١٠ لوحده أكثر من ٣٠٠٠ فحص مختبري وموقعي للقطاعين العام والخاص. ومن خلال آلية التعاون للهيئة التدريسية في القسم الذي يشارك في أعداد التصاميم والدراسات وتدقيق التصاميم لأعداد كبيرة من المشاريع الهندسية التي تنفذ في العراق من قبل المؤسسات الرسمية والشركات الأهلية. حيث قامت آلية التعاون في عام ٢٠١١ فقط بالاشتراك في تدقيق وإعداد التصاميم كل من الخط الجنوبي الناقل، المستشفى العسكري ٤٠٠ سرير في بغداد، المستشفى الألماني العراقي، مشروع ماء العمارة الكبير، مشروع ماء الكوت، مشروع ماء النهروان، مشروع ماء المسيب، مشروع مجاري الهندية، مشروع مجاري الصويرة، مشروع مجاري النعمانية، مشروع ماء كركوك، مشروع مجاري ومحطة معالجة البصرة للمرحلة الرابعة والخامسة، وعدد كبير من المشاريع.

أن آلية التعاون تسهم في دعم صندوق التعليم العالي في الكلية وبنسبة ٢٠% من الدخل الكلي للآلية إضافة إلى أسهامها في صيانة وإصلاح أجهزة ومرافق القسم وبنسبة محددة من وارداتها.

(قسم الهندسة المدنية، ٢٠١٢، ص ١٠٧)

## ٢ - قسم الهندسة الكهربائية

قام هذا القسم بعدة اعمال خدمت المجتمع منها:

- إنشاء مختبر الاتصالات الرقمية والضوئية: تم تجهيز هذا المختبر في العام الدراسي ٢٠١٠/٢٠١١ وهو جاهز للاستخدام في العام الدراسي القادم لفصل دراسي واحد، يتخلله إجراء عشرة تجارب في الاتصالات الرقمية والضوئية.
- إنشاء مختبر الحماية (protection): هذا المختبر قيد الانجاز وهو خاص بطلبة المرحلة الرابعة حيث تعمل هذه المنظومة بتقنية المعالج الدقيق، وقد تم تشغيلها تجريبياً، وسيتم استعمالها مستقبلاً في الورشة

الكهربائية لتسهم في فتح دورات تدريبية للموظفين في وزارتي الكهرباء والنفط بالاعتماد على المنهاج التدريبي لأحد تدريسي القسم الذي قام بتدريب الموظفين داخل وخارج العراق، كما ويمكن استعمال هذه المنظومة لأجراء منهاج تدريبي لطلبة القسم أثناء العطلة الصيفية .

- استحداث مكتبة الكترونية في القسم لتصل نسبة الانجاز فيها إلى ٨٠% ، تحتوي على أكثر من ١٩٠٠ كتاب الكتروني في اختصاصات الإلكترونيك، والاتصالات، والقدرة، والحاسبات ، وغيرها من الاختصاصات تخدم طلبة الدراسات الأولية والعليا والباحثين (قسم الهندسة الكهربائية، ٢٠١٢، ص١٢٩).

### ٣- قسم الهندسة الميكانيكية

ساهم القسم ولا يزال يساهم في تقديم الخدمات المختلفة لدوائر الدولة ومشاريعها، القطاع الخاص و تتضمن هذه الخدمات نشاطات متنوعة يمكن أجمالها بما يلي:

- رفد دوائر الدولة ومشاريعها وكذلك القطاع الخاص بما تحتاجه من الملاكات الهندسية المطلوبة من الخريجين
- إقامة دورات التعليم المستمر لتطوير الملاكات الهندسية لدوائر الدولة ومشاريعها.
- تقديم الاستشارات الهندسية لمختلف دوائر الدولة ومشاريعها، وكذلك القطاع الخاص في نشاطاته المختلفة.
- إجراء الحسابات التصميمية الأولية والنهائية أو تدقيق التصاميم لمشاريع هندسية مختلفة والأشراف على تنفيذها.
- تقييم البحوث العلمية وبراءات الاختراع وتنفيذ عقود طلبة الدراسات العليا لحل مشاكل هندسية محددة تعاني منها دوائر الدولة ومشاريعها المختلفة.
- تفعيل آلية التعاون بين القسم والمجتمع عن طريق (لجنة آلية التعاون) في القسم، والتي تتولى التنسيق والمتابعة فيما يتعلق بنشاطات القسم الخارجية المتنوعة والتعشيق مع دوائر الدولة والمجتمع عموماً، ويكون عملها وفقاً لقانون آلية التعاون النافذ.

تضمنت هذه النشاطات خطوط عمل متنوعة، واختصاصات متعددة شملت تقريباً جميع فروع الهندسة الميكانيكية. وعلى سبيل المثال لا الحصر نذكر من هذه النشاطات (شبكات الأنابيب ومنافذ قنوات الري، المضخات والضاغطات بأنواعها، محطات توليد القدرة الكهربائية (الهيدروليكية، الحرارية، والغازية)، محركات

الدفع النفاث، أجنحة الطائرات وريش التوربينات، المراجل البخارية والمبادلات الحرارية، معامل الثلج والمخازن المثلجة، منظومات تكييف الهواء بأنواعها المختلفة، الهياكل الإنشائية، الرافعات الجسرية، المسننات، اهتزازات أجزاء المكائن والهياكل الإنشائية، الفحوصات الميكانيكية والمجهرية، الطاقة الشمسية، السباكة، المعاملات الحرارية للمعادن، ترتيب المواقع الصناعية والخطوط الإنتاجية، محطات تصفية وتحلية المياه، دورات تطوير الملاكات الهندسية في مجالات الهندسة الميكانيكية المختلفة، دراسات الجدوى الفنية للمشاريع، الفحوصات الهندسية للمساعد، الأنظمة الذكية والأنظمة المعانة بالحاسوب في الإدارة والصيانة والسيطرة النوعية والسيطرة على الخزين، التأهيل في نظام إدارة الجودة الشاملة، وغيرها من النشاطات الأخرى.

(قسم الهندسة الميكانيكية، ٢٠١٢، ص ١٦٦)

#### ٤ - قسم الهندسة المعمارية

أن لقسم الهندسة المعمارية إمكانيات عالية في الخبرة الاستشارية فضلاً عن الأكاديمية عبر التأهيل العلمي لمنتسبيه والتواصل عبر المشاركة في الندوات والمؤتمرات العلمية المحلية والعالمية وقد حرص القسم على تعزيز دوره في خدمة المجتمع من خلال التعشيق مع حقل العمل من خلال:

١- عقود استشارية وفقاً لآلية التعاون مع كل من الوزارات والمؤسسات الآتية:

- وزارة البلديات.
- أمانة بغداد.
- وزارة النقل.
- وزارة الثقافة.
- وزارة الأعمار والإسكان.
- مؤسسات حكومية.

ب المشاركة في اللجان التحكيمية للعديد من المسابقات المعمارية في وزارات الدولة.

ت- المشاركة في اللجان الاستشارية للعديد من الدوائر الهندسية في الوزارات.

ث- عقود آلية التعاون ومذكرات التفاهم لطلبة الدراسات العليا مع وزارات ذات الاختصاصات.

- وزارة الأعمار والإسكان.
- وزارة البلديات والأشغال العامة.

- أمانة بغداد.

- دائرة الأوقاف العامة.

- الجامعات العراقية.

ج- المشاركة في اللجان الاستشارية الدائمة والمؤقتة في بعض وزارات الدولة والتي أسهمت في وضع البرامج الوظيفية والتوصيفية للكثير من المشاريع.

ح- الإشراف الهندسي الميداني على الكثير من المشاريع في القطاع العام.

(قسم الهندسة المعمارية، ٢٠١٢، ص ١٠٢)

## ٥- قسم الهندسة الكيماوية.

قدم القسم الدعم العلمي والاستشاري لحل المشاكل الصناعية المختلفة للعديد من الوزارات ومنها النفط ووزارات الصناعة والمعادن، ووزارة الكهرباء، والعقود البحثية مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

تعاقد القسم مع وزارة النفط في العديد من البحوث لحل المشاكل التي تواجه البحوث النفطية ، ومنها بحث لمعالجة الشمع الرخو وبأشراف أساتذة القسم، وتعاقد القسم مع وزارة الصناعة والمعادن في عدة بحوث منها تقييم تآكلية الماء، وتم انجاز العديد من العقود البحثية مع وزارة التعليم العالي وفي عدة اختصاصات مثل انتقال المادة والحرارة وجريان الموائع وعمليات التقطير والامتصاص وغيرها من العمليات المهمة في الهندسة الكيماوية التي تدخل في العديد من الصناعات واشرف عليها بعض أساتذة القسم. أما بخصوص وزارة الكهرباء فقد قام القسم بعدة بحوث في معالجة المياه التي تخدم قطاع الكهرباء، وقام القسم بإجراء العديد من البحوث الجديدة لمواكبة التطور في الجامعات العالمية ومنها إزالة الماء من المستحلب النفطي باستخدام الموجة الصغرى، وبحث في تحسين الرقم الاوكتيني للكازولين العراقي، وبالنسبة للصناعات النسيجية فقد أنجز القسم العديد من البحوث التي تحتاجها هذه الصناعة (قسم الهندسة الكيماوية، ٢٠١٢، ص ٢٣٧).

## ٦- قسم هندسة النفط

أقام القسم دورات تخصصية لمنتسبي شركة نفط الجنوب في مركز الشركة بالبصرة، إضافة إلى حضوره الفاعل في المؤتمرات والندوات التي تقيمها وزارة النفط والجامعات العراقية والأجنبية في حقل الاختصاص من خلال البحوث والمشاركة باللجان المختلفة. فقد شارك القسم ببحوثه في خمس مؤتمرات لجمعية مهندسي النفط العالمية (الإمارات، ومصر، والصين، والهند) إضافة إلى مؤتمر الطاقة العالمية في ليبيا، وكذلك مساهمته في المؤتمرات

وورش العمل التخصصية التي عقدت في كل من (بريطانيا، والولايات المتحدة، وفرنسا، وتركيا)، كما شارك في مؤتمر العراق الأول للنفط والغاز في البصرة، كما قام أحد أعضاء الهيئة التدريسية بمعايشة لمدة فصل دراسي كامل في جامعة ولاية ميشغان الأمريكية خلال صيف ٢٠١١.

يرتبط عدد من أساتذة القسم بعقود استشارية مع وزارات الدولة المختلفة، فهناك عقد استشاري مشترك مع شركة نفط الجنوب، ومركز البحث والتطوير النفطي، كما يوجد عقد استشاري في مجال هندسة الحفر مع مركز البحث والتطوير النفطي، وكذلك تم توقيع عقد لأحد أعضاء الهيئة التدريسية في القسم كاستشاري خبير مع وزارة البيئة في لجنة مشتركة لوضع تعليمات وطنية في مجال الصناعة الوطنية.

قام القسم بتدريب العديد من الطلبة المتفوقين في بريطانيا، بالتعاون مع شركة النفط البريطانية، وفي مصر بالتعاون مع شركة شلمبرجر العالمية، ولازال يرسل ما معدله (٢٥) طالباً سنوياً إلى تركيا بالاتفاق مع شركة توتال الفرنسية.

يقوم قسم هندسة النفط وبصورة سنوية بسفرات علمية لطلبة الدراسات الأولية، من أجل تقريب الصورة للطلاب لخلق حالة من التكيف مع أجواء الحقول النفطية، يقيم القسم وبصورة مستمرة ندوات علمية لمواكبة احدث التطورات الحاصلة في الصناعة النفطية من جهة، ولتوسيع مدارك الطلبة وتعريفهم على خبراء هندسة النفط في مختلف الشركات العراقية والعالمية من جهة أخرى.

يوفر القسم ندوات علمية داخلية خاصة بطلبته، حيث يقوم طلبة الدراسات الأولية بمناقشة مشروع تخرجهم بندوة داخلية خاصة باللجان المشرفة، إضافة إلى متابعة القسم لطلبة الدراسات العليا بشكل مستمر، من خلال مناقشة خطوات البحث واخذ المقترحات والملاحظات من خلال ندوات مفتوحة لأساتذة القسم وطلبة الدراسات العليا بحضور ممثلين من وزارة النفط ومركز البحث والتطوير النفطي (قسم هندسة النفط، ٢٠١٢، ص٢٥٦).

## ٧- قسم هندسة الموارد المائية

يساهم هذا القسم في تقديم خدمات عديدة لدوائر الدولة عن طريق نخبة من الأساتذة الاستشاريين وتتضمن هذه النشاطات بما يلي:

- ١- إقامة دورات التعليم المستمر لتطوير الملاكات الهندسية لدوائر الدولة والمجتمع.
- ٢- تقديم الاستشارات الهندسية لمختلف دوائر الدولة ومشاريعها ومن أهم هذه الاستشارات:
  - الدراسة الإستراتيجية لموارد المياه والأراضي.
  - مشروع العزيرية.

- إعادة تأهيل سد ديالى.
- مشروع غابات اليوكالبتوس في كربلاء.
- مشروع سد الهندية الجديد.
- مشروع نواظم الكفل - شنافية.
- الموديل الرياضي لسد العظيم.
- ٣- دراسة هيدرولوجية وبيئية عن إعادة إنعاش الاهوار.
- ٤- دراسة ومراقبة استخدام مياه المصب العام في إنعاش هور الحمار.
- ٥- دراسة وتقييم الموقع البيئي لاهوار الجنوب.
- ٦- أعداد التصاميم الهيدروليكية لمشروع خزانات ماء الرصافة.
- ٧- الأشراف على تنفيذ مشروع ماء الزعفرانية.
- ٨- الأشراف على إعادة أعمار مدينة الطب.
- ٩- دراسة استخدام مياه المصب العام لمختلف الأغراض.
- ١٠- دراسة نمذجة مياه نهري دجلة والفرات.
- ١١- دراسة نمذجة نوعية مياه شط العرب.
- ١٢- دراسة نمذجة نوعية مياه بحيرات الرزازة والثرثار والحبانية.
- ١٣- وحالياً يقوم استشاريو القسم بأعداد دراسة لصالح وزارة الموارد المائية فيما يتعلق بالإيرادات المائية.
- ١٤- حصول بعض الأساتذة على براءة اختراع (قسم هندسة الموارد المائية، ٢٠١٢، ص٢٩٢).

#### ٨- قسم هندسة المساحة

للقسم دور كبير في تقديم المشورة الهندسية والمهنية في المجالات الاستشارية عموماً، من خلال التعاون مع الوزارات والدوائر الحكومية عن طريق عقود آلية التعاون، ومذكرات التفاهم، والعقود الاستشارية المختلفة على مستوى:

- ١- التدريسيين.

## ٢- طلبية الدراسات العليا.

وهناك أعمال مشتركة مع تعديد من وزارات الدولة والمؤسسات الحكومية مثل:

- وزارة الموارد المائية
- وزارة الإسكان والأعمار
- وزارة البلديات والأشغال العامة
- أمانة بغداد
- وزارة النقل ( قسم هندسة المساحة، ٢٠١٢، ص ٣٢٠).

## ٩- قسم هندسة الطاقة

التواصل مع المؤسسات العلمية ذات الصلة للاستفادة من البرامج العملية، وعقد الندوات الثقافية التي تعتمد الحوار مع الطلبة حول قضايا متنوعة (تربوية، وطنية، وعلمية)، والزيارات الميدانية إلى المؤسسات والشركات ذات الصلة بأنواع الطاقة، وبناء المجاميع البحثية داخل وخارج القسم (قسم هندسة الطاقة، ٢٠١٢، ص ٣٢٧).

## ١٠- قسم الهندسة الإلكترونية والاتصالات

ساهم هذا القسم في تقديم خدمات عدة، لمختلف دوائر الدولة ومشاريعها، والقطاع الخاص أيضاً، وتتضمن هذه الخدمات نشاطات متنوعة مثل:

- ١- تقديم الاستشارات العلمية والفنية لعدد من وزارات الدولة مثل وزارة الصناعة والمعادن، و وزارة الاتصالات، و وزارة الكهرباء.
- ٢- توقيع مذكرة تفاهم مع وزارة الاتصالات بتاريخ ٢٠٠٩/٢/٢٦ تتضمن عدد من الأطر التي من شأنها تطوير قطاع تقنية المعلومات والاتصالات في العراق.
- ٣- تطوير عدد من المشاريع البحثية المتعلقة بترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية، وتحسين المنظومة الوطنية وتقديمها إلى وزارة الكهرباء.
- ٤- الاتفاق مع عدد من الشركات الأهلية الرائدة في مجال الاتصالات الخلوية، لغرض تبادل الخبرات والتعاون في مجال تدريب طلبة القسم على التعامل مع تقنية الاتصالات الحديثة. (قسم الهندسة الإلكترونية والاتصالات، ٢٠١٢، ص ٣٤٦)

## ١١- قسم هندسة الحاسبات



للقسم دور كبير في تقديم المشورة الهندسية والمهنية في مجال هندسة الحاسبات، من خلال عقود طلبة الدراسات العليا مع دوائر الدولة.

ويقيم القسم معرضاً سنوياً لمشاريع الطلبة، ومشاريع التخرج، كما يحرص القسم على إقامة الندوات العلمية في مجال التطبيقات العملية لهندسة الحاسبات مثل (الحكومة الإلكترونية، أمن المعلومات في شبكة الانترنت، التعليم الإلكتروني، قواعد البيانات وتطبيقها في دوائر الدولة)، كما شاركت مشاريع التخرج في المعارض والمهرجانات وحصدت جوائز متقدمة (قسم هندسة الحاسبات، ٢٠١٢، ص ٣٧١).

## ١٢- قسم الهندسة البيئية

ساهم القسم في تقديم خدمات عدة لمختلف دوائر الدولة ومشاريعها، والقطاع الخاص أيضاً وتتضمن هذه الخدمات نشاطات متنوعة من أهمها ما يلي:

- ١- رفد الدوائر الدولة ومشاريعها وكذلك القطاع الخاص بالملاكات الهندسية المطلوبة من الخريجين في اختصاص الهندسة البيئية.
- ٢- إقامة دورات التعليم المستمر لتطوير الملاكات الهندسية لدوائر الدولة ومشاريعها.
- ٣- تقديم الاستشارات الهندسية والدراسات الفنية لمختلف دوائر الدولة ومشاريعها، وكذلك القطاع الخاص في نشاطاته المختلفة.
- ٤- أعداد التصاميم الأولية والتفصيلية لمشاريع هندسية مختلفة.
- ٥- المساهمة في الإشراف على تنفيذ المشاريع الهندسية المختلفة.
- ٦- تقييم البحوث العلمية وبراءات الاختراع.
- ٧- تنفيذ عقود لبحوث طلبة الدراسات العليا، لحل مشاكل هندسية محددة تعاني منها دوائر الدولة ومشاريعها المختلفة.
- ٨- إقامة العديد من الأنشطة الثقافية والعلمية، والتي تتضمن عقد الندوات والحلقات النقاشية العلمية في المجالات البيئية، وبالتعاون مع منظمة المجتمع المدني كمنظمة العراق للمساعدات الصحية والمشاركة في المعارض العلمية لمشاريع الطلبة.
- ٩- تفعيل آلية التعاون بين القسم والمجتمع عن طريق (لجنة آلية التعاون) في القسم، والتي تتولى التنسيق والمتابعة فيما يتعلق بنشاطات القسم الخارجية المتنوعة والتعشيق مع دوائر الدولة والمجتمع عموماً ويكون عملها وفقاً لقانون آلية التعاون (قسم الهندسة البيئية، ٢٠١٢، ص ٣٩٥).

وفي ضوء ذلك تتضح أهمية الجامعات في خدمة المجتمع من خلال رفع مستواه ورقية الذي يؤكد ارتباط صلاح المجتمعات بدرجة صلاح وتطور المؤسسات الجامعية ومراكزها البحثية باعتبارها تسهم في إنتاج المعرفة وتطويرها وتطويرها، بما يتفق وتلبية احتياجات مجتمعها.

ومما سبق يمكن القول أن إعادة بناء فلسفة ورسالة الجامعة كمنظمة تربوية وتعليمية، تنطلق من الأيمان بأن التعليم استثمار في القيم والموارد البشرية، وتؤمن بأن التعليم الجامعي أداة السيطرة والتحكم والتوجيه للمستقبل، وأنه وسيلة الدولة لدعم سيادتها وتعظيم عائداتها. وأخيراً فأن الدور التنموي للجامعة يجب أن يتسع نطاقه وقدراته، ليضمن وفاء الجامعة بمتطلبات خدمة مجتمعاتها، وأن تكون قادرة على تخريج ملاكات قادرة على فهم مجتمعها على حل مشكلات التنمية، وإقامة المجتمع المتقدم، وقيادة نحو التقدم والازدهار.

## المبحث الرابع

### التوصيات

- ١- أن تعمل الجامعات العراقية على مشاركة المجتمع المحلي من خلال الندوات والمؤتمرات وزيادة فاعلية مراكز الاستشارات في الجامعات لخدمة المجتمع.
- ٢- تبني الأفكار الجديدة والمتطورة للأفراد في إدارة المشاريع والأعمال التي تخدم المجتمع.
- ٣- تشجيع مؤسسات المجتمع المختلفة لزيارة الجامعات والاطلاع على إمكانياتها والعمل معها لحل مشكلاته.
- ٤- عقد المؤتمرات والندوات التي تناقش مشكلات المجتمع وتعمل معاً لحلها.

- ٥- إعداد القوى البشرية المؤهلة والمدربة على أحداث التنمية المنشودة القادرة على مواجهة التغييرات العلمية والتكنولوجية المعاصرة وربط تخصصاتهم ببيئتهم ومجتمعهم.
- ٦- دعم البحوث العلمية والمراكز البحثية والأساتذة وطلبة الدراسات العليا للقيام بالدراسات المتخصصة في مختلف المجالات وتوجيه هذه الأبحاث لحل مشكلات المجتمع وتطويره .
- ٧- إنشاء لجان استشارية من أساتذة الجامعات وقيادات المجتمع من ذوي القرار لتحديد حاجات المجتمع والتعرف على مشكلاته.
- ٨- العمل على تغيير المناهج وفق المتغيرات العلمية والتكنولوجية المتطورة.
- ٩- تطوير مهارات الخريجين بحيث يصبح لديهم روافد يحتاجونها لدخول سوق العمل.
- ١٠- العمل على أن تكون البحوث تطبيقية والتي تعالج مشكلات المجتمع وتسهم في حلها.
- ١١- تقديم الخدمات لكافة مؤسسات المجتمع وتطوير مختلف مجالات خدمة المجتمع.
- ١٢- ربط التعليم الجامعي بحاجات وقضايا المجتمع التعليمية والثقافية والمهنية والتنموية.

## المصادر

- ١- النل، سعيد وآخرون، قواعد الدراسة في الجامعة، دار الفكر للطباعة، ط١، عمان، ١٩٩٧.
- ٢- الرشيد، محمد أحمد، دور الجامعة في خدمة المجتمع ومدى قيام الجامعات الأردنية بهذا الدور، رسالة دكتوراه غير منشورة، عمان للدراسات العليا، عمان، الأردن، ٢٠٠٥.
- ٣- السنبل، عبد العزيز عبد الجواد، نور الدين محمد، الأدوار المطلوبة من جامعات دول الخليج العربية في مجال خدمة المجتمع، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، ١٩٩٣.
- ٤- العلاف، إبراهيم الخليل، التعليم العالي العربي في عالم متغير، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، ٢٠٠٦.

- ٥- العمري، خالد يوسف، آفاق وتطلعات حديثة للتعليم الجامعي، منظور تربوي، بحث مقدم إلى مؤتمر تربية الغد في العالم العربي/ رؤى وتطلعات، كلية التربية، الامارات العربية المتحدة، أبو ظبي، ١٩٩٥.
- ٦- العيسوي، تطوير التعليم الجامعي العربي، منشأة المعارف، الإسكندرية، ب.ت.
- ٧- ألقاضي، وائل، التربية في إسرائيل، مركز البحوث والدراسات التربوية، نابلس، ١٩٩٤.
- ٨- المنظمة العربية الإدارية، المواصفات العالمية للجامعات، خطة العمل والتوصيات، الملتقى العربي، عدن، اليمن، ٢٠٠٣.
- ٩- الأنصاري، عيسى بن حسن، التعليم العالي الخاص من منظور عالمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٧.
- ١٠- إيناس عبد المجيد حسن، تطوير أهداف التعليم الجامعي المصري في ضوء بعض المتغيرات العالمية والمحلية والاتجاهات المستقبلية وتحديات معوقات تحقيقها، دراسة ميدانية على جامعة الزقازيق، المؤتمر القومي السنوي الثاني لمركز تطوير التعليم الجامعي، الأداء الجامعي والفاعلية والمستقبل، مركز تطوير الجامعي، ١٩٩٥.
- ١١- إيهاب السيد أحمد، بعض المراكز والوجبات ذات الطابع الخاص بجامعة الأزهر في خدمة المجتمع، رسالة ماجستير كلية التربية، جامعة الأزهر، ٢٠٠٢.
- ١٢- حامد عمار، الإصلاح من منظور ثقافي، قراءات في المفهوم وتداعيات، بحث مقدم إلى مؤتمر المجتمع المدني وقضايا الإصلاح في الوطن العربي، مركز دراسات المستقبل، أسيوط، ٢٣-٢٥-٢٠٠٤.
- ١٣- حميد، على محسن، البحث العلمي العربي: الضرورة المهمة، مجلة شؤون عربية، العدد ١٣٤-٢٠٠٨.
- ١٤- شوقي جلال، المجتمع المدني وثقافة الإصلاح، بحث مقدم إلى مؤتمر المجتمع المدني وقضايا الإصلاح في الوطن العربي، مركز دراسات المستقبل، جامعة أسيوط، ٢٣-٢٥-٢٠٠٤.
- ١٥- طارق عبد الرؤوف محمد عامر، تصور مقترح لتطوير دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة، مكتب التربية العربي لدول الخليج، ٢٠٠٧.
- ١٦- عبد السلام عبد الغفار، دعوة لتطوير التعليم الجامعي، مجلة دراسات في التعليم الجامعي، جامعة عين شمس، مركز تطوير التعليم الجامعي، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٣.
- ١٧- كاظم حبيب، دور الجامعات في البحث والتطوير، [aljadidah.com](http://aljadidah.com) في ٣١/١٠/٢٠١٠.
- ١٨- مجدي محمد مصطفى، تحديد أولويات خدمة المجتمع من منظور الخدمة الاجتماعية، دراسة تطبيقية على مجالات التعليم والصحة والشؤون الاجتماعية بمدينة العين، مجلة التربية، كلية التربية، جامعة الأزهر، ١٠٩٤، الجزء الثاني، ٢٠٠٢.

- ١٩- محمد حربي حسن، دور الجامعة في تنمية بيئتها، مجلة الغدرة العامة، المملكة العربية السعودية، الرياض، ع ٦٨ - ١٩٩٠.
- ٢٠- محمد حلمي مراد، دور الجامعات في إعداد القوى العاملة المؤهلة، المؤتمر العام الثاني لاتحاد الجامعات العربية، الجامعات العربية والمجتمع العربي المعاصر، جامعة القاهرة، ٧- ١٤ - ١٩٧٣.
- ٢١- محمد محمد عبد الحليم، دور كلية التربية جامعة الزقازيق في تنمية وخدمة المجتمع، الواقع والمعوقات، وإمكانية التغلب عليها، مجلة كلية التربية، جامعة الزقازيق، ع ٢٨- ١٩٩٧.
- ٢٢- نادية جمال الدين، التعليم الجامعي المعاصر، حديث الأهداف وإطلاقة على المستقبل، الكتاب السنوي في التربية وعلم النفس، دار الثقافة للطباعة والنشر، مجلد ٨، القاهرة، ١٩٨٣.
- ٢٣- يوسف نياح عواد، دليل المسؤولية المجتمعية للجامعات، جامعة القدس المفتوحة، رام الله، فلسطين، ٢٠١٠.